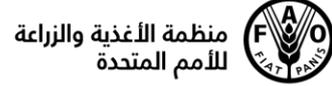


هيئة الدستور الغذائي



منظمة الصحة
العالمية



منظمة الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة

Viale delle Terme di Caracalla, 00153 Rome, Italy - Tel: (+39) 06 57051 - E-mail: codex@fao.org - www.codexalimentarius.org

CRD03

البند 4 من جدول الأعمال

برنامج المواصفات الغذائية المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية

هيئة الدستور الغذائي

الدورة الخامسة والأربعون

بيان من مراقبي الدستور الغذائي بشأن البند رقم 4 من جدول الأعمال

(مقدم من HealthforAnimals، الأمانة الدولية للحوم (IMS)، مجلس الدواجن الدولي (IPC)، الاتحاد الدولي للألبان (IDF)، كروب لايف إنترناشيونال، جمعية تجارة الحبوب والأعلاف (GAFTA)، الاتحاد العالمي للنبضات (GPC) واتحاد الألبان في البلدان الأمريكية (FEPALE))

حماية النزاهة العلمية لهيئة الدستور الغذائي في الدورة الخامسة والأربعون

إن حجر الزاوية في نجاح الدستور الغذائي هو الأساس العلمي الذي تقوم عليه جميع معاييرها، والتزامه بعملية اتخاذ قرارات الدستور المكونة من الـ 8 خطوات المتفق عليها، وقد تم تطبيق هذه المعايير بنجاح على آلاف المعايير على مدار ما يقرب من 60 عاماً من الدستور الغذائي. ونأمل في تطبيق هذه القيم في الدورة 45 ونحث الأعضاء على دعم تقديم جميع المعايير التي تلبى المتطلبات العلمية والإجرائية للتقدم.

1. احترام الاختلافات مع احترام العملية: تكفل معايير الدستور الغذائي سلامة الأغذية وإمكانية تداوله، وقد تفاوض أعضاء الدستور الغذائي البالغ عددهم 189 عضواً على توصيات قائمة على العلم، وعادة ما يتخذون القرارات بالأجماع. وينبغي أن يكون هناك دائماً مجال للاختلافات في الرأي. ومع ذلك، لا يمكن أن يكون هناك اختلاف في الرأي حول ما إذا كان الدستور الغذائي لا بد وأن يلتزم بولايته في صياغة المعايير وتطويرها التي "تحمي صحة المستهلكين" في التعامل مع المنتجات التي قد تدخل في التجارة الدولية. حيث ينص الدستور الغذائي على خيارات إجرائية لعدم تأييد المعايير أو معارضتها - فالقواعد تسمح للأعضاء بإبداء تحفظات، بصرف النظر عن الأساس المنطقي للامتناع عن عملية صنع القرار عن طريق تسجيل معارضتهم رسمياً. ويهدف ذلك إلى السماح بالاعتراضات دون منع أو تأخير المعايير التي تحتاج إليها بلدان أخرى. يتم استخدام الحجوزات بشكل روتيني.

2. معايير الدستور الغذائي اختيارية: تعتبر معايير الدستور الغذائي اختيارية، ولا تسمح بأي عملية آلية باعتماد معيار (أو المنتج الذي يتعلق به) في بلد ما وذلك لمجرد أن الدستور الغذائي اعتمد كلا من المتناول اليومي المقبول والحدود القصوى للمخلفات وكما ورد في المبادئ العامة للدستور الغذائي في الدليل الإجرائي فإن "معايير الدستور الغذائي والنصوص ذات الصلة ليست بديلاً عن التشريع الوطني أو بديلاً عنه". وتنص البيانات أيضاً: "إن العوامل الأخرى التي يمكن قبولها على مستوى العالم أو على أساس إقليمي في حالة المعايير الإقليمية والنصوص ذات الصلة هي وحدها التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار في إطار الدستور الغذائي".

3. إن قرارات الدستور الغذائي لها عواقب: وقيم الدستور الغذائي هي تقييمات المخاطر العلمية التي يقوم بها خبراء مشهورين عالمياً، فضلاً عن احترام الإجراءات المعمول بها. ويجب اعتماد المعايير التي تفي بالمتطلبات الإجرائية والعلمية على النحو المتوقع في الدليل الإجرائي. وعدم تبني معايير تفي بالمتطلبات العلمية والإجرائية يقوض الدستور الغذائي ويقلل دوره في التجارة الدولية.

4. القطاعات التي تعمل معاً لتعزيز الدستور الغذائي. يصدر مراقبو الدستور الغذائي من مختلف القطاعات هذا البيان المشترك لدعم إجراءات الدستور الغذائي وسلامته والعملية العلمية. ونحن نؤمن بأن الدستور الغذائي قوي يعمل على نحو جيد ويحترم هذه القيم والمبادئ الأساسية.